بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾

حزب التحرير
HIZB UT TAHRIR

المكتب الإعلامي
لحزب التحرير
ولاية السودان

الاثنين، 22 محرم الحرام 1435هـ | 2013/11/25م | رقم الإصدار: ح/ت/س/ 2013/73

بيان صحفي

حل الأزمة الاقتصادية يكمن في النظام الاقتصادي في الإسلام

كما هو متوقع، فقد انفضّ سامر الملتقى الاقتصادي الثاني بقاعة الصداقة بالخرطوم يومي 23-2013/11/24م؛ الذي عقدته حكومة السودان لحل الأزمة الاقتصادية الطاحنة؛ التي تضرب البلاد والعباد، انفضّ سامرهم دون حل جذري للمشكلة الاقتصادية، بل دون مناقشة جذور الأزمة، وانصبّ جل الحوار حول النتائج التي أفرزتها أسباب لم يسعوا لمعرفتها، وبالتالي لعلاجها. وجاءت التوصيات دون حل؛ مجرد كلام إنشائي في جمل فضفاضة، وحديث مكرر في كل الملتقيات والمؤتمرات ذات الصلة.

إننا في حزب التحرير / ولاية السودان كنا ولا زلنا نقول إن الأزمة التي نعيشها، سواء في أنظمة الحكم أو الاقتصاد أو الأمن أو غيرها مردّها إلى تطاول الإنسان وأخذه ما لا حق له فيه؛ وهو تشريع أنظمة الحياة وترك تشريع رب البشر، قال تعالى: ﴿**فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلا يَضِلُّ وَلا يَشْقَى ۞ وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى**﴾.

إن حل الأزمة الاقتصادية، بل وكل الأزمات التي تمر بها البلاد يكمن سببها في النظام القائم على الأساس الرأسمالي؛ الذي سبب ويسبب الأزمات حتى لأهله، وما يحدث اليوم في أمريكا وأوروبا خير شاهد على ذلك، فالحل في إقامة نظام الإسلام؛ نظام الخلافة الراشدة على منهاج النبوة؛ والذي يحل الأزمة بما يلي:

1/ رفض دفع الفوائد الربوية للمؤسسات الربوية العالمية التي تستنزف موارد البلاد، (ويكفي أن كل مال عبور بترول الجنوب المقدر بـ ٢.٢ مليار دولار، الذي اتخذ مجلس الوزراء في جلسة الخميس 2013/11/21م قراراً باستخدامه لسداد الديون الخارجية؛ وهي عين الربا)، ويستفاد من المال الذي سيكون في أيدينا في خدمة الأمة، لأن الربا حرب على الله ورسوله، يقول الله عز وجل: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ۞ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لا تَظْلِمُونَ وَلا تُظْلَمُونَ**﴾.

2/ لقد حبا الله هذه البلاد بثروات كثيرة، منها الذهب؛ الذي يجب على الدولة أن تحوّل نقدها إلى نظامه (أي نظام الذهب والفضة)، وأن تتعامل به داخلياً وخارجياً، وعدم ربطه بالدولار ولا اليورو اللّذين لا قيمة لهما، وبخاصة أن الإسلام قد جعل الذهب والفضة هما النقد المعتمد، حيث ربطت الأحكام الشرعية بهما، ومن ثم لن يكون هنالك هبوط مؤثر على عملة البلاد كما هو حادث اليوم لارتباطه بالدولار.

3/ توجيه الاهتمام بالزراعة لتوفير القوت حتى لا نكون رهينة للغرب، بل نصدّر ما يفيض عن حاجتنا، خاصة وأن السودان قد حباه الله سبحانه بالأراضي الخصبة الشاسعة المنبسطة والمياه الوفيرة... وكذلك الاهتمام بالصناعة، وبخاصة الصناعة الثقيلة وتوظيفها في خدمة الأمة.

4/ المعادن والبترول ملكية عامة فلا يجوز للدولة أن تتصرف بها إلا فيما يخدم الأمة، إما بالتوزيع مباشرة أو خدمات، ولا تجعل لشركات التنقيب فيها نصيباً، تلك الشركات التي انتفخت أوداج أصحابها، وترهّلت كروشهم بمال الأمة، وإنما تكون هذه الشركات أجيرة فقط تأخذ أجرتها نظير عملها.

5/ تمنع الدولة كل ما من شأنه أن يجعل المال دولة بين الأغنياء فقط، كما هو حادث اليوم في ظل النظام الرأسمالي المتعفّن، يقول سبحانه وتعالى: ﴿**كَيْ لا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ**﴾.

6/ لن تحتاج الدولة الإسلامية إلى هذا الجيش الجرار من المستوزرين وأتباعهم، فالإدارة في الإسلام تقوم على السهولة والبساطة، والكفاءة فيمن يسند له العمل، مما يوفر على الأمة مليارات تنفق في رعاية شؤونهم.

فإذا طبقنا هذا وغيره من أحكام النظام الاقتصادي في الإسلام، انعكس ذلك على رفاه الأمة ورغد عيشها، يقول الله عز وجل: ﴿**وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ**﴾.

إبراهيم عثمان (أبو خليل)
الناطق الرسمي لحزب التحرير
في ولاية السودان

تلفون: ٠٩١٢٣٧٧٧٠٧ - ٠٩١٢٢٤٠١٤٣
بريد إلكتروني: spokman_sd@dbzmail.com

موقع حزب التحرير
www.hizb-ut-tahrir.org
موقع المكتب الإعلامي
www.hizb-ut-tahrir.info